العربية (مرة واحدة او تدريجيا) لتمويل عمليات التعمير والتسلح العربية . وقد استندت هذه السياسة الى الحجج التالية تبريرا :

أ ـ ان فرض الرسم اجراء سهل التطبيق .

ب ـ ان الاجراء يمكن ان يكون انتقائيا في التنفيذ ، اي ان البلدان الصديقة المستوردة للنفط يمكن أن تدفع لها رديات معادلة للرسم المدفوع أو ان تستثنى منذ الابتداء من الرسم، وهكذا تقع وطأة الرسم المفروض على البلدان العدوة المساندة لاسرائيل (وعلى رأسها كما كان مقترحا في السياسة المطروحة الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الاتحادية وهولندا) .

ج ـ ان النفط العربي منخفض الاكلاف وبالتالي فان سعر المبيع يستطيع ان يستوعب الرسم المفروض . وطبيعي ان نسبة ما كانت الشركات المنتجة للنفط ستقدر على تحويله من الرسم للمستهلك النهائي ، ونسبة ما كانت ستضطر هي ذاتها لتحمله ، تتوقف على مرونة الطلب لجهة سعر المبيع . وفي كل الاحوال كان الاعتقاد بأن رسم التصدير لن يعدل نمط الاكلاف العالمي بحيث تتمكن الشركات من التحول بسببه عن النفط العربي الى سواه ، **أولا** لاستحالة التعويض عن النفط العربي في المدى الزمني القصير أو المتوسط ، و**ثانيا** للميزات التي يتمتع بها النفط العربي من حيث كلفة الانتاج. الضعف الاساسي في هذه السياسة انها مالية في طبيعتها وليست في ذاتها كافية للتأثير في السياسات الغربية المناصرة لاسرائيل والمساندة لها ـ خاصة سياسة الولايات المتحدة . فرسم التصدير يمكن استيعابه ـ وقد امتصت شركات النفط والبلدان التي تنتسب هذه الشركات اليها اكثر من الرسم المقترح منذ منتصف ١٩٦٧ خلال الاتفاقيات الجديدة في مطلع ١٩٧١ ومطلع ١٩٧٢ مع البلدان المصدرة للنفط . كما ان اتاحة المزيد من الموارد المالية للمجهود الحربي العربي بفضل سياسة كالسياسة المطروحة لا يضمن **القيام الفعلي** بمجهود حربي من الناحية الاخرى . ولهذا نعتقد ان هذه السياسة تخطتها الاحداث لان الغرض الاساسي الذي من اجله طرحت لم يعد قائما مع التصاعد الشاهق في العائدات النفطية للبلدان العربية بين صيف ١٩٦٧ وربيع ١٩٧٢ ، ولان اثر السياسة المالي اضعف من أن يحمل البلدان الغربية على اجراء التبدل المنشود في سياساتها من قضية فلسطين . فاذا فرض رسم تصدير من الارتفاع بحيث شكل عبئا غير مقبول على المستورد نتج عن ذلك توقف التصدير فعلا اي تصبح السياسة المطروحة كسياسة حجب النفط ، وقد عرضناها وحللنا آثارها اعلاه بما لا يضطرنا لاعادة العرض والتحليل هنا .

باختصار ، ان فرض رسم تصدير اما ان يكون سياسة ضعيفة وغير ذات اثر اذا كان الرسم منخفضا ، او أن يكون كسياسة حجب النفط اذا كان الرسم مرتفعا جدا .

السياسة **الثانية** ضمن المجموعة الحالية ما لا نستطيع افضل من تسميته « بسياسة اللاسياسة » .

نعني بهذه السياسة ترك الامور على ما هي عليه الان ، اي الاستمرار بالسعي لتحسين شروط الاتفاقيات بين البلدان المصدرة للنفط والشركات المستثمرة ، وبرفع مستوى الصادرات الكمي ، وبالتالي الاستمرار بتحسين الوضع المالي للبلدان المصدرة باضطراد لكي ترتفع قدرتها على تحمل اعباء الدفاع المتزايدة وقدرة بعضها على التبرع لدعم الصمود . من هنا كانت تسميتنا لهذه السياسة « باللاسياسة » لانها في الواقع تقوم ضمنا ان لم يكن صراحة على مبدأ عدم استخدام النفط سلاحا او وسيلة ضغط فعال على العالم الغربي وعلى مبدأ عدم المجابهة المباشرة مع بلدان العالم الغربي ـ بالاختصار فهي تقوم في جوهرها على اساس ابقاء الوضع على ما هو عليه ـ مع